«البلدية»: إصدار وتجديد «534» ترخيصاً وتحرير 50 مخالفة أغذية

6

143 من حملة شهادة «الحقوق» لم يتم تعيينهم

العبدالله: 15 ألف كويتي مرشحون للتوظيف منهم 12 ألف سيدة

- على قائمة الترشيح للتوظيف من الكويتيين واحد من حملة الدكتوراه و12 من حملة الماجستير
- حملة المؤهلات الجامعية الذين رشحوا للعمل 2820 وحملة الدبلوم 1242 والثانوية 2250
- المرشحون من حملة المتوسط 5 آلاف والابتدائي 1600 وأكثر من 2000 من دون مؤهلات

الشيخ محمد العبدالله

علي الدقباسي

صالح عاشور

دولة الكويت
ديوان الخدمة المدنية
نظام التوظيف المركزي

المؤهلين للترشيح والمرفوضين والرافضين
المستوى التعليمي: كل المستويات - المؤهل: كل المؤهلات - الجهة: كل الجهات - الفرع:
تاريخ التسجيل من: 1999-01-01 إلى: 2017-04-30 - تاريخ الرفض من: إلى: - تاريخ الترشيح من: إلى:
فترة التسجيل من: إلى:

الفرع / المستوى التعليمي	أنثى	ذكر	
دكتوراه	0	1	1
ماجستير	6	6	12
جامعي	2023	797	2820
دبلوم	1047	195	1242
ثانوية بدورة سنتان فأكثر	804	233	1037
ثانوية بدورة سنة	1	4	5
ثانوية بدورة قطاع خاص سنة	117	220	337
ثانوية	471	252	723
ثانوية وخبرة	64	47	111
ثانوي فني	16	12	28
متوسطة بدورة سنتان فأكثر	45	196	241
متوسطة بدورة سنة	24	24	48
متوسطة بدورة قطاع خاص سنة	467	160	627
متوسط	3157	421	3578
متوسطة وخبرة	365	173	538
ابتدائي بدورة سنتان	0	16	16
ابتدائي بدورة سنة	5	3	8
ابتدائي بدورة قطاع خاص سنة	41	20	61
ابتدائي	1288	181	1469
ابتدائي وخبرة	65	65	130
تعليم مرازي	0	33	33
تأهيل مهني	60	45	105
سطوري بدون مؤهل بدورة قطاع خاص سنة	4	0	4
سطوري بدون مؤهل	1715	44	1759
خبرة وبدون مؤهل	4	7	11
سطوري جامعة مطرب أحاديث	241	79	320
الإجمالي	12038	3234	15264

صورة من إحصائية ديوان الخدمة المدنية

ربيع سكر

أكد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الإعلام بالوكالة الشيخ محمد العبد الله في رده على سؤال النائب علي الدقباسي وحصلت عليه «الوسط» أن عدد الكويتيين المتقدمين بطلب وظيفة في ديوان الخدمة المدنية حتى 30 أبريل 2017 يبلغ 15 الف و264 كويتيا منهم 12 ألف و30 أنثى و3 آلاف و234 ذكرا. وارفق العبدالله مع رده إحصائية أعدها ديوان الخدمة المدنية بشأن عدد الكويتيين المؤهلين للترشيح للعمل والمرفوضين او الرافضين، واوضحت الإحصائية ان إجمالي عدد الكويتيين المسجلين في نظام التوظيف المركزي بديوان الخدمة المدنية والمؤهلين للترشيح للتوظيف والمرفوضين والرافضين من 1 يناير 1999 حتى 30 ابريل 2017 بلغ 15 الف و264 كويتيا، منهم 12 ألف و30 أنثى و3 آلاف و234 ذكرا.

مؤهلات المرشحين للعمل

ومؤهلات الكويتيين المؤهلين للترشح للتوظيف حسب بيانات ديوان الخدمة المدنية موزعة كالتالي: كويتي واحد من حملة الدكتوراه، و12 من حملة الماجستير منهم 6 ذكور و6 إناث، وحملة المؤهلات الجامعية 2820 منهم 2030 أنثى و797 ذكر، وحملة الدبلوم 1242 منهم 1047 أنثى و195 ذكر ونحو 2250 من حملة الثانوية، وأكثر من 5 آلاف من حملة الشهادة المتوسطة، ونحو 1600 من حملة الابتدائية، وأكثر من 2000 من دون مؤهلات.

تخصص الحقوق

وفي رده على سؤال برلماني آخر ذي صلة للنائب صالح عاشور وحصلت عليه «الوسط»، أشار الوزير العبدالله الى ان عدد الكويتيين اصحاب التخصصات القانونية المسجلين في ديوان الخدمة المدنية ولم يتم تعيينهم من حملة المؤهل الجامعي تخصص «الحقوق» ولا زالوا مؤهلين للترشيح عددهم 143 منهم 54 ذكور و89 إناث.

لمساواتهم بأعضاء التعليمية بوزارتي التربية والأوقاف

الصالح يقترح منح أعضاء هيئة التدريس في الجامعة و«التطبيقي» مكافأة استحقاق بنهاية الخدمة

تقدم النائب خليل الصالح باقتراح بقانون بشأن مساواة أعضاء هيئة التدريس في الجامعة والتطبيقي بأعضاء الهيئة التعليمية بوزارتي التربية والاوقاف في الحصول على مكافأة نهاية خدمة كاملة، وجاء في نص الاقتراح: (المادة الأولى) – من دون الاخلال بالمادة (5) من القانون رقم (110) لسنة 2014 المشار إليه، يمنح أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت وأعضاء هيئة التدريس والتدريب بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، مكافأة استحقاق بما يعادل مرتب شهر ونصف الشهر عن آخر مرتب حصل عليه، على أن يكون قد مضى على خدمتهم (30) سنة للذكور و(25) سنة للإناث، كما يسري هذا الحكم على من يحالون للتقاعد الطبي بنسبة عجز أكثر من 50% ويصرف النظر عن سنوات الخدمة ويستثنى من شرط مضي مدة الخدمة المشار إليه بالفقرة السابقة ذوو الإعاقة (المتوسطة أو الشديدة) أو المكلفون برعاية معاق، على أن تسري بحقهم مدد الخدمة المنصوص عليها في المادتين (41) و(42) من القانون رقم (8) لسنة 2010 المشار إليه. (المادة الثانية) – تؤخذ المبالغ اللازمة لتنفيذ هذا القانون من الاحتياطي العام للدولة.

(المادة الثالثة) – يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون. (المادة الرابعة) – على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الايضاحية للاقتراح بقانون على أن المعلم يقوم بدور جوهري وحيوي في بناء الأمم وفي إعداد وتأهيل الأجيال القادمة عبر تزويدهم بالعلم والمعرفة وتنشئتهم تنشئة قويمة، لهذا عنيت الدول المتقدمة بالمعلم في مختلف درجات السلم التعليمي، وسعت جاهدة لتهيئة الظروف الوظيفية والمعيشية والمهنية له، حتى يقبل على أداء وظيفته بهمة ونشاط، وأيضا لجذب الكفاءات والخبرات لمهنة التعليم والحيلولة دون هجرها أو الزهد فيها عبر التسرب الوظيفي والتقاعد المبكر وعدم الرضا الوظيفي. وحيث إن المشرع الكويتي تقديرا لهذه الاعتبارات، أصدر القانون رقم (28) لسنة 2011 بشأن منح بدلات ومكافآت لأعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين بوزارة التربية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، والذي تضمن مزايا مادية وعينية، قصد بها تشجيع المعلمين وتحفيزهم، ولما كان القانون المشار إليه لا ينطبق على أساتذة جامعة الكويت أو أعضاء هيئة التدريس والتدريب بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وحيث إن هؤلاء الأساتذة والمدربين لا يقل عطاؤهم ولا دورهم عن زملائهم في التعليم العام. وإعمالا بمبدأ المساواة والعدالة، نرى التقدم بهذا الاقتراح بقانون لمنح أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت وهيئة التدريس والتدريب بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، مكافأة استحقاق عند نهاية الخدمة بذات الشروط والقيود المنصوص عليها في المادة (5) من القانون رقم (28) لسنة 2011 والتي تنص على منح مكافأة تعادل مرتب شهر ونصف الشهر عن آخر مرتب حصل عليه، لكل من بلغت خدمته (30) سنة في حالة الذكور و(25) سنة في حالة الاناث. وأن يستثنى من شرط مضي المدة المعاقون أو الذين يرعون معاقين من أعضاء هيئة التدريس والتدريب الكويتيين، بحيث تطبق عليهم المدد (41) و(42) من القانون رقم (8) لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وهي (15) سنة للذكور و(10) سنوات للإناث بالنسبة للمعاقين و(20) سنة للذكور و(15) سنة للإناث بالنسبة للذين يرعون معاقا ذا إعاقة متوسطة أو شديدة.

أما إذا لم تتوافر لعضو هيئة التدريس أو التدريب الشروط المشار إليها هنا فينطبق عليه القاعدة العامة وبالتالي لا يتمتع بالاستثناء.

ولما كان تطبيق هذا الاقتراح بقانون بعد اجازته سوف يرتب أعباء مالية إضافية على الدولة فقد نص في المادة الثانية منه على أن تؤخذ المبالغ اللازمة من الاحتياطي العام للدولة.

خليل الصالح

تخبطات الحكومة استمرت لسنوات

فهاد يطالب بتشريعات تحصر تعيينات الوافدين في الوظائف التي تحتاجها الدولة

طالب عضو مجلس الأمة النائب عبد الله فهاد العنزي الحكومة بالقيام بإجراءات مدروسة بحكمة وموزونه فيما يتعلق بقضية تعيينات الوافدين في القطاع الحكومي.

وأكد فهاد في تصريح صحافي بأن معالجة تخبطات الحكومة التي استمرت لسنوات طويلة فيما يتعلق بالتركيبة السكانية وتعيينات الأجانب والوافدين في القطاع الحكومي، وما ترتب على هذه التخبطات من تكدس شباب الكويت في طوابير الانتظار الطويلة لأجل الحصول على وظيفة هي من صميم حقوقهم التي كفلها الدستور لهم، بحاجة إلى وقفة جادة ورغبة صادقة في الإصلاح أولا، ثم إلى خطوات علمية مدروسة تضمن عدم الإضرار بالاقتصاد الكويتي وفي ذات الوقت عدم الإضرار بسمعة الكويت الخارجية وصورتها المشرقة في المحافل والمنظمات الدولية.

وتابع: التخبطات الحكومية لم تقتصر على الضرر المحلي فقط، بل تعدى ذلك إلى قيام مجموعة من الوافدين برفع قضايا على دولة الكويت في المنظمات الدولية مطالبين بمساواتهم بأبناء البلد والحصول على ذات الامتيازات التي يحصل عليها الكويتي، وهو أمر لك يحصل في جميع دول العالم، والأغرب أي يتم ذلك بموازاة دعم من حكومات هؤلاء الوافدين.

وأضاف: يجب على مجلس الأمة والحكومة التعاون معا في سرعة إقرار تشريعات تضمن حصر التعيينات للوافدين والاستفادة منهم في المناصب والوظائف التي تحتاجها الدولة، ولا يتوفر من الشباب الكويتي من يستطيع القيام بها، مشيرا إلى ضرورة تكاتف الأيادي فيما يتعلق بوقف التعيينات العشوائية وغير المدروسة للوافدين، والبعد عن المجاملات والمحسوبية في التعيينات، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم الإضرار بحقوق الوافدين ممن خدموا الكويت لعقود وساهموا في بناء نهضتها وتطورها، أو التلويح بالعقاب الجماعي مثلما يطالب البعض.

واستغرب النائب عبد الله فهاد العنزي من إعلانات التوظيف المنتشرة في صحف عدد من الدول العربية الشقيقة، تطلب دكاترة ومدرسين للعمل في جامعة الكويت أو الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب أو لشغل عدد من المناصب الاستشارية والإشرافية في المؤسسة القضائية الكويتية وبرواتب خيالية، في الوقت الذي ينتظر شباب كويتي يحمل ذات المؤهلات العلمية وأحيانا ما يفوقها سنوات للحصول على وظيفة.

وبين فهاد بأن القول بأولوية التعيين لأبناء البلد لا تعد عنصرية ولا يمكن اعتباراها بأنها تناقض حقوق الإنسان أو تنتقص من كرامتهم فجميع دول العالم بلا استثناء تمنح الأولوية في التوظيف والتعليم والعلاج لأبناء البلد، والكويت أيضا تملك الحق في ذلك، وهو ما نسعى إلى تكريسه في مجلس الأمة بأن تكون الأولوية للكويتيين ثم غير محددي الجنسية ممن ولدوا وترعرعوا على هذه الأرض، ثم الأشقاء الخليجيين والعرب.

عبد الله فهاد

ما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لإزالة التعدي بالحديقة

النصف يسأل وزير المالية عن صحة صدور حكم قضائي بإغلاق حديقة الشعب

راكان النصف

وجه النائب راكان النصف سؤالا برلمانيا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية أنس الصالح حول إغلاق حديقة الشعب بسبب حكم قضائي.

وجاء في نص السؤال: نمى الى علمي أن أنه تم اغلاق حديقة الشعب بسبب حكم قضائي وبناء عليه يرجى تزويدي بالآتي:

1– ما مدى صحة هذا الموضوع؟ واذا كان الجواب بالإيجاب فيرجى تزويدي بالأحكام ذات العلاقة.

2– ما صفة شركة المشروعات السياحية في حديقة الشعب؟

3– هل قامت شركة المشروعات السياحية بتسلم وحيازة المواقع بالكامل واخلاء المعوقات؟ يرجى تزويدي بسند قانوني لهذه الحيازة ان وجد.

4– نمى الى علمنا وجود واستمرار بعض المستثمرين باستغلال المواقع وعدم اخلائها، ما مدى صحة هذا الموضوع؟ وما صفتهم القانونية ان حدث ذلك؟ وما دور الجهات الحكومية المعنية في تنفيذ الأحكام؟

5– ما الإجراءات التي اتخذتها وزارة المالية في شأن إزالة التعدي ان وجد في موقع حديقة الشعب؟

كم تبلغ المبالغ المالية التي صرفت في سبيل الإفراج عنهم؟

الشطي يسأل عن عدد الكويتيين المفرج عنهم من معتقل غوانتانامو

خالد الشطي

تقدم النائب خالد الشطي بسؤال إلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد عن عدد الكويتيين الذين تم اعتقالهم في معتقل غوانتانامو وعدد المفرج عنهم.

وجاء في نص السؤال: 1ـ كم يبلغ عدد الكويتيين الذين تم اعتقالهم في معتقل غوانتانامو منذ القبض عليهم في أفغانستان؟ 2ـ كم تبلغ المبالغ المالية التي صرفت في سبيل الإفراج عن المعتقلين؟ 3ـ ما الجهات التي تم صرف المبالغ المالية لها؟

اقترح نقل محطة «الأشغال» وصفاة الأغنام من «الظهر» إلى منطقة غير مأهولة

ماجد المطيري يقترح استقدام أطباء عالميين للتخصصات الصعبة والأمراض المستعصية

قدم النائب ماجد المطيري اقتراحا برغبة لاستقدام أطباء عالميين في التخصصات الصعبة والأمراض المستعصية للعمل في مستشفيات الكويت وتحديدا في مستشفى جابر بدلا من إرسال المرضى للعلاج في الخارج. وجاء في نص اقتراحه: تعاني دولة الكويت من تراجع مستوى الخدمات الصحية ما يضطر الكثير من المواطنين إلى اللجوء إلى العلاج في القطاع الخاص أو العلاج خارج البلاد في المراكز والمستشفيات العالمية المرموقة، ومن أجل المساعدة في تخفيف معاناة المواطنين والعمل على ضمان حصولهم على العلاج المثالي والتشخيص السليم. لذا فإنني أتقدم بـ«الاقتراح برغبة» الآتي: استقدام أطباء عالميين في التخصصات الصعبة والأمراض المستعصية للعمل في مستشفيات الكويت وتحديدا في مستشفى جابر بدل إرسال المرضى للعلاج في الخارج مع ما تتكبده الدولة جراء ذلك من كلفة مالية كبيرة فضلا عن مشقة السفر للمواطنين المرضى ومرافقيهم. و تقدم المطيري باقتراح برغبة آخر لنقل محطة وزارة الأشغال وصفاة الأغنام من منطقة الظهر إلى منطقة غير مأهولة بالسكان، والعمل على التحقق من نسبة التلوث المسجلة في هذه المنطقة والتي أدت إلى ارتفاع الحالات المرضية خصوصا لدى الأطفال.

وجاء في نص اقتراحه: نظرا لما يشكله وجود محطة وزارة الأشغال وصفاة الأغنام في منطقة الظهر من إزعاج ومشاكل صحية عديدة لدى قاطني هذه المنطقة والمناطق المجاورة مثل جابر العلي وهدية والأحمدي، وما يمثله وجود هاتين المنشأتين في منطقة سكنية من معاناة للأهالي من انتشار الروائح الكريهة والحشرات.